FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مؤسسة فريدريش ايبرت

السياسات المالية العالمية وآثارها على التشغيل والمستوى المعيشي والهياكل الإنتاجية في المنطقة العربية

ورقة من تحرير سلام سعيد

2016

توطئة:

حرّرت هذه الورقة الدكتورة سلام سعيد، استنادا على تقرير ملخّص أوّلي أعدّه الدكتور سامي العوادي.

ويجمع التقرير جملة العروض المقدّمة من طرف الخبراء الاتية اسماؤهم، خلال ندوة بعنوان ''سياسات المؤسسات المالية الدولية وأثرها على العمال في المنطقة العربيّة'' التي انتظمت بالدار البيضاء – المغرب، يومي 9 و10 نوفمبر 2015، والتي نظّمها الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت واتحاد النقابات البلجيكية:

- عبد الخالق فاروق، وهو باحث اقتصادي وخبير مصري في شؤون الموازنات العامة الحكومية في المنتديات الدولية
- محمد نور خريس: مدير مديرية الدراسات والأبحاث في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية
- عبد الخالق فاروق: باحث اقتصادي وخبير مصري في شؤون الموازنات العامة الحكومية في المنتديات الدولية
- سعيد السعدي: وزيرُ التنمية الاجتماعية والتضامن بالمملكة المغربية سابقا.
- دانييل سمعان: باحث بمعهد دراسات العمل في منظمة العمل الدولية

مقدمة

رغم التحسّن الملحوظ والمثمر لبعض مؤشرات التنمية الاجتماعية العامة والاقتصاد الكلي لبلدان المنطقة العربية والمنشورة في تقارير الأمم المتحدة والمنظمات المالية العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أنّ التطورات على أرض الواقع أثبتت أن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة حقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي لشعوب المنطقة بكل أطيافها وطبقاتها الاجتماعية لعدم مصداقيتها أو كفاءتها. فمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لم تترافق بالضرورة مع تراجعٍ للفقر أو انخفاضٍ لمعدلات البطالة مما يشير إلى عدم عدالة توزيع الثروة ومكتسبات النمو الاقتصادي.

إنّ هذه الفجوة بين المؤشرات والواقع كشفت عنها بقوة ثورات الربيع العربي والتي انطلقت في عام 2010 في بلدان مثل تونس ومصر، حيث يشكك الكثير من الخبراء والاقتصاديين اليوم بمصداقيتها وتمثيلها للواقع، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمؤشرات التنمية الاجتماعية كمعدلات البطالة والفقر والفروقات الطبقية والتي قد تؤثر على قبول المضي في السياسات الاقتصادية النيوليبرالية باعتبارها السبيل الوحيد للخروج من العجز المالي والنمو المتباطئ. سعت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى التركيز على هذه الدول باعتبارها نموذجا ناجحاً يُحتذى به لما حققه اقتصادها من معدلات نمو مرتفعة نسبياً ولالتزامها بسياسات الإصلاح الاقتصادية النيوليبرالية والمدعومة من قِبل هذه المؤسسات ومن النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة فيها.

فإذا كان هناك نجاح اقتصادي فعلي مقترن بتنمية اجتماعية في هذه الدول، فلماذا قامت ثورات الربيع العربي المطالبة إلى جانب الحرية السياسية والديمقراطية، بالعدالة الاجتماعية ومحاربة فساد مؤسسات الدولة والنخبة الحاكمة؟ ولماذا اليوم؟ وما هو الدور الذي لعبته سياسات المؤسسات المالية الدولية في تدهور المستوى المعيشي وتعميق التفاوت الطبقي في المنطقة؟

للإجابة على هذه الأسئلة لا بد في البداية من مراجعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدول العربية منذ الاستقلال وحتى قيام ما يسمى بـ «الربيع العربي»، ثم عرض أهم آثار السياسات المالية وبرامج إعادة الهيكلة لكل من الصندوق والبنك الدوليين على كل من المستوى المعيشي، حقوق العمال والهياكل الإنتاجية في الدول المدينة. وأخيراً تحديد التحديات وتقديم بعض التوصيات لمواجهتها.

1. أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ما قبل ثورات الربيع العربي

قامت جميع الدول العربية منذ استقلالها على اختلاف سياساتها الاقتصادية وتطوّراتها بتبني "عقد اجتماعي" لدعم مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي مما أثر إيجابياً على المستوى المعيشي للفئات الاجتماعية الفقيرة وخصوصاً في المناطق الريفية كما خفض الفروق الطبقية. في ظل هذا التوجه الاجتماعي الوطني شهدت فترة الستينيات والسبعينيات دوراً كبيراً للدولة ومؤسساتها ليس باعتبارها منظماً للاقتصاد فحسب، بل وفاعلاً أساسياً فيه من خلال القطاع العام الإنتاجي والخدمي والذي قام بتطوير وتحديث البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين. فمن جهة تبنت الدول العربية سياسات التعليم العام والخدمات الصحية العامة المجّانية أو بأسعار رمزية ووفرت خدمات النقل العام. ومن جهة أخرى زادت الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية في المناطق النائية والريفيّة مما أدّى إلى تحسين شروط المعيشة لسكان الأرياف.

بالإضافة إلى ذلك قامت هذه الدول بدعم سعري أو عيني للمواد الغذائية الأساسية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ومنتجات الطاقة الأمر الذي انعكس إيجابياً على المستهلكين وعلى الانتاج الزراعي والصناعي المحليين. وبالتوازي مع الدعم الحكومي للسلع ساهمت سياسات التوظيف في القطاع الحكومي لاعتبارات اجتماعية بتوسيع فئة الموظفّين الحكوميين والطبقة الوسطى في المجتمع. كما ساعدت القروض الميسرة لفئات العمال والفلاحين والموظفين على تحسين ظروفهم المعيشية.

في إطار هذا العقد الاجتماعي تم أيضاً سن الكثير من التشريعات وقوانين العمل التي تمنح عمال القطاع العام والخاص المنّظم حقوقاً اجتماعيةً، كالضمان الصحي والتعويض التقاعدي وتعويضات إصابات العمل والحماية من التسريح التعسفي. في البداية تم أيضاً تشجيع عمل النقابات والاتحادات الفلاحية خصوصاً في الدول ذات التوجه الاشتراكي والتي تحولت لاحقا تحت ضغط القمع السياسي إلى مؤسسات شبه حكومية لا تتمتع بحق التعبير والاحتجاج ضد الحكومات القائمة.

لقد تم تمويل هذا العقد الاجتماعي في تلك الفترة من عائدات الثروة النفطية المكتشفة في المنطقة، حيث أن ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات أفرز فوائض مالية أثّرت إيجابياً ليس على اقتصاد البلدان النفطية فحسب، بل وعلى كل بلدان المنطقة وذلك من خلال عدة قنوات:

- المساعدات الحكومية الرسمية بشكل عيني (نفط مجاني أو بأسعار رمزية) أو بشكل نقدي
- الاستثمارات العربية–العربية حيث تم استثمار الفوائض النفطية عن طريق صناديق التنمية العربية أو ما يسمى بالمشاريع المشتركة

- تحويلات العاملين في الدول النفطية والتي وصلت في بعض الدول كالمغرب والاردن إلى نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي.

تبعت مرحلة السبعينات والطفرة النفطية مرحلة انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدّى على أرض الواقع إلى أزمة اقتصادية ومالية وصلت ذروتها في الثمانينات حيث عانت معظم دول المنطقة من عجز في موازنة الدولة لشح الإيرادات والمنح وتضخم نفقات القطاع الحكومي بما فيها الإنفاق على أجهزة الجيش والأمن. كل هذا دفع الدول إلى إعادة التفكير بسياساتها الاقتصادية المتبعة والبحث عن مصادر تمويل لسدّ العجز المالي الحكومي. فبينما لجأت بعض الدول كالمغرب (1984) وتونس 1986) والأردن (1989) ومصر (1991) إلى المؤسسات المالية الدولية وحصلت على قروض مشروطة بتطبيق برامج إعادة الهيكلة واتباع سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، استطاعت دول أخرى كسوريا أن تتفادى اللجوء لهذه المؤسسات من خلال اتباع سياسات تجارية ومالية حمائية متشددة تحد من الاستيراد وتهريب العملة الأجنبية إلى الخارج مع انفتاح اقتصادي محدود على القطاع الخاص والاستثمارات السورية والعربية.

إن برامج إعادة الهيكلة المفروضة على الدول المدينة تتوافق مع التوجه الليبرالي العالمي في إطار عملية العولمة ومع ما يسمى بـ ''وفاق واشنطن'' والذي يتضمّن سياسات تحرير التجارة الخارجية وتقليص الإنفاق والدعم الحكوميين، وسياسات دعم العرض من خلال تشجيع الاستثمارات وتقليص الضرائب على الشركات بينما رفعها على الدخل والمستهلكين وأخيراً خصخصة شركات القطاع العام والتركيز على قطاع التصدير.

من الملفت للانتباه هو أن هذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية تم تبنيها بشكل متزايد في المنطقة ليس فقط في الدول المدينة للبنك والصندوق الدوليين، بل أيضاً في كثير من دول المنطقة بدافع الاندماج بالاقتصاد العالمي، جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي. وهكذا تبنت الدول العربية في مرحلة التسعينات برامج اقتصادية إصلاحية هيكلية تراوحت ما بين التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإعطاء مزايا ضريبيّة للاستثمارات الخارجية وخصخصة شركات القطاع العام، وبين تقليص حاد لنفقات الدولة (الإنفاق الحكومي) على السياسة الاجتماعية والدعم وعلى قطاعات التعليم والصحة. أثرت هذه السياسات سلبياً على الطبقات الاجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل كالعمال والموظفين والفلاحين والمهنيين وصغار الصناعيين والتي استفادت بشكل كبير من ''العقد الاجتماعي'' في الفترة السابقة للإصلاحات (أنظر إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبعض الدول العربية في الملحق رقم 1).

كان لتراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي وإتباع سياسات اقتصادية نيو ليبرالية منذ عقد الثمانينات آثاراً سلبية على المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع ومستوى التشغيل والانتاج المحلي بشكل عام وخصوصاً أنها ترافقت بوجود أنظمة سياسية استبدادية وفاسدة مدعومة بأجهزة أمنية وعسكرية متضخمة لقمع جميع الحركات الاحتجاجية السياسية منها والاجتماعية بهدف إحلال استقرار سياسي واقتصادي أثبتت ثورات الربيع العربي فيما بعد أنه هش. كما أدت سياسات الانفتاح الاقتصادي المشوه وغير العادل إلى نشوء طبقة اقتصادية طفيلية على علاقة وثيقة بكل من النخبة السياسية والعسكرية المحلية الحاكمة، ورأس المال العالمي. فمصالح هذه النخبة الاقتصادية قائمة على الاستمرار بالسياسات النيوليبرالية التي تعفيها من الالتزامات بحقوق العمال والضرائب من جهة، وتمنحها مزايا وحماية حكومية في مواجهة المنافسين من جهة أخرى. أخيراً، فاقم استشراء ظاهرة الفساد وأنظمة المحسوبية في البلدان العربية من معاناة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والفقراء وأثر سلبياً على أداء الاقتصاد ومؤسسات الدولة.

كل هذه الظروف ساهمت في قيام الاحتجاجات الشعبية عام 2010 في البلدان العربية والتي انطلقت في تونس وامتدت إلى دول مصر وليبيا واليمن وسوريا.

2. دور سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

يبرز دور ما يعرف بمؤسسات بريتن وودز المالية في تدهور الوضع الاقتصادي والمستوى الاجتماعي–الاقتصادي في المنطقة عشية اندلاع الاحتجاجات وانطلاق ''الربيع العربي'' من خلال القروض والاستشارات المقدَّمة لدول المنطقة والتي تفرض إتباع سياسات اقتصادية نيو ليبرالية تؤثر على دور الدولة في الاقتصاد وتحد من سيادتها في رسم سياسات استراتيجية مثل سياسات التنمية، سياسات التجارة الخارجية، السياسات الاجتماعية والسياسة المالي وتعزّز دور هذه المؤسسات الدولية من خلال نشر الفكر النيو ليبرالي على المستوى العالمي عن طريق آليات مراقبة دورية للأداء والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول المدينة كمتابعة تطور معدلات النمو الاقتصادي وحجم عجز الموازنة والدين العام وتطور الإنفاق الحكومي على الأجور والخدمات الاجتماعية والاستثمار. يتم نشر هذه المؤشرات وتقييماتها في تقارير الصندوق والبنك التي تصنف الدول ايجابياً أو سلبياً تبعاً لدرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي، درجة تحرير الاقتصاد والتزامها بتوصيات هاتين المؤسستين دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاجتماعية، ومسائل حقوق الإنسان والحرية السياسية. لقد تركت طريقة التقييم الوحيدة الجانب هذه آثاراً سلبية ليس فقط على الجانب الاجتماعي، بل أيضاً على سوق العمل وهياكل الإنتاج المحليين. كما أن غض النظر عن الظلم الاجتماعي والسياسي في الدول المدينة عزز الممارسات القمعية ضد التيارات السياسية المعارضة ومطالب الطبقات الاقتصادية

المتضررة من سياسات التحرر الاقتصادي.

لقد تغير خطاب هاتين المؤسستين بعد ثورات الربيع العربي والغير متوقعة في بلدان كتونس ومصر التلميذين النجيبين لسياسات الانفتاح والتحرير الاقتصاديين، خصوصاً بعد نشر العديد من الدراسات والأبحاث التي أبرزت العمق الاجتماعي–الاقتصادي لهذه الثورات وأولوية تبني سياسات اقتصادية بديلة للتي تم اتباعها حتى الآن. فاعترف الصندوق بأهمية إيلاء القضايا الاجتماعية الانتباه، وانتقد التوزيع غير العادل للدخل مستخدماً مصطلحات كالنمو الشامل أي الذي يشمل كل فئات الشعب.[1]

كما استجاب البنك الدولي للنقد الموجّه لسياسته بتطوير مؤشر جديد يقيس ''تقاسم الرفاهية وعدم المساواة'' ونشر تقارير عن تقليص الفقر واللاعدالة بعد أن كانت تقاريره حول تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في المنطقة تركز على معوقات الإصلاح وأسباب فشلها والمتمثلة بنقص الكفاءة، الفساد الإداري وعلاقات الزبائنية وتوصي بالمزيد من التحرير الاقتصادي والإصلاح المؤسساتي الكفيل بجذب الاستثمارات وإزالة العوائق أمام التبادل التجاري.[2]

إلا أن التحول في خطاب الصندوق والبنك بعد عام 2011 لم يرافقه على ما يبدو أي تغير ملحوظ لا في مشروطية القروض ولا في آلية التعامل والتدخلات في السياسات المالية والاقتصادية المفروضة على الدول المتقدمة بطلب القرض. يلاحظ محمد مسلم في دراسته حول سياسات الصندوق والبنك عام 2015 بأن توصيات الصندوق حول اللامساواة والحماية الاجتماعية والنمو الشامل ما زالت —رغم الاعتراف بأهميتها غير واضحة ولا تحظى بنفس أهمية التوصيات التقليدية حول السياسات المالية والنقدية المطالبة بالتقشف، والمزيد من الانفتاح الاقتصادي وضبط الموازنة.

إن مراجعة نقدية لتقارير البنك والصندوق حول برامج الاصلاح الاقتصادي منذ التسعينات في المنطقة تظهر بوضوح أنها تحاول تحليل أسباب فشل الإصلاحات في تحقيق أهدافها على المستوى التقني والتطبيقي فقط بعيداً عن إثارة أية أسئلة عن جدوى السياسة والفكر النيوليبرالي في الخروج من الأزمة بشكل عام والنهوض باقتصاديات دول المنطقة بشكل خاص. فقامت هذه التقارير مثلاً بإرجاع المشاكل الاقتصادية إلى فساد وضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على تطبيق الإصلاحات المرسومة كما انتقدت سياسات التوظيف الاجتماعية واعتبرت قوانين حماية العمال ''الغير مرنة'' وقوانين حماية البيئة من العوامل التي تحد من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات. إلا أنها لا تجيب على أسئلة مثل: كيف يمكن زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات في ظل تحرير تجاري متزايد مع منافسين عالميين رياديين كالصين وألمانيا؟ أو ما هو أثر تقليص الإنفاق الاستثماري الحكومي في دول لديها معدلات بطالة مرتفعة وحاجة ماسة لخلق فرص عمل جديدة؟ أو كيف يمكن تحريك عجلة

---

1 أنظر M.Mossallam :The IMF in the Arab World. Lessons unlearnt

2 أنظر المرجع السابق.

الاقتصاد بفرض أدوات اقتصادية انكماشية كخفض الأجور ورفع الضريبة اللذان من شأنهما خفض ميزانية الأسرة والاستهلاك؟ أو ماذا سيحصل للمنتجين المحليين ذوي الحجم الصغير والمتوسط والذين يشكلون السواد الأعظم من المنتجين في هذه المنطقة العربية بعد رفع الحماية الجمركية على الاستيراد؟

بالرغم من أن توصيات الصندوق والبنك فيما يتعلق برفع كفاءة مؤسسات الدولة ومحاربة الفساد والزبائينية أو نصائحهما بإعادة النظر بسياسات التوظيف الحكومية والدعم غير الهادف مسائل إيجابية ومحقة لابد من أخذها بعين الاعتبار. إلا أن محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه تكشف عن التناقض في الفكر النيوليبرالي وتشكك بقدرة الحلول المقترحة على الخروج من المأزق الاقتصادي الذي دفع لطلب المعونة المالية من المؤسسات المالية العالمية.

أخيرا وقبل الانتقال لاستعراض أمثلة عن آثار الصندوق والبنك في بعض الدول العربية، لابد من طرح السؤال التالي على حكومات الدول العربية بشكل عام وحكومات دول الربيع العربي بعد عام 2011 بشكل خاص: لماذا الاستمرار في إتباع نفس السياسات الاقتصادية السابقة والتي أدت إلى تدهور أوضاع الشعوب ونشوب الاحتجاجات؟ ولماذا اللجوء مجدداً إلى هاتين المؤسستين لتمويل العجز المالي رغم كل المحاذير من المشروطية وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع؟

3. الآثار الإجتماعية لسياسات المؤسسات المالية

هناك إجماع عام أن فئات الدخل المحدود في الدول المدينة للصندوق والبنك الدوليين تدفع ثمن السياسات التقشفية المفروضة بانخفاض مستواها المعيشي وتآكل ما تبقى من مدخراتها إذا وجدت، وذلك بغض النظر فيما إذا كانت هذه الدولة من الدول المصنفة ''متقدمة'' كإسبانيا واليونان أو ''نامية'' كالمغرب والأردن. كما يجمع المراقبون على أن الطبقة الوسطى والتي تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي تتقلص بشكل كبير في الدول المدينة لتتسع معها الفجوة بين الغني والفقير. فليس غريباً أن يحمّل الكثير من الخبراء سياسات الصندوق والبنك مسؤولية زيادة البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة والتفاوت في مستويات الدخل والتنمية الجهوية. فيرى محمد نور خريس[3] مثلا أن هذه السياسات لم تساهم في الأردن لا في خفض معدل الفقر الذي ارتفع إلى 14.4% في نهاية عام 2010 ولا في تقليص البطالة المرتفعة والتي وصل معدلها إلى 13.8% عام 2015 حسب الاحصاءات الرسمية.

أما في مصر فإن انخفاض حصة الأجور والمرتبات في الدخل القومي حسب عبد الخالق فاروق[4] من 53% عام 1974 إلى أقل من 26% عام 2005 و23% عشية ثورة 25 يناير عام 2011 يعود إلى سياسات التقشف

3 محمد نور خريس: مدير مديرية الدراسات والأبحاث في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية

4 عبد الخالق فاروق: باحث و خبير اقتصادي مصري.

الحكومي المدعومة من الصندوق والبنك. في نفس الوقت يشير ازدياد معدلات البطالة من أقل من 10% في مطلع التسعينات إلى أكثر من 22% في عام 2015 والتي تفوق بكثير الاحصاءات الرسمية (13%) إلى فشل السياسات الجاذبة للاستثمار الخاص. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ازدياد معدلات البطالة تؤدي بالضرورة إلى تدني المستوى المعيشة للعاطلين عن العمل وزيادة الفقر بسبب غياب نظام اجتماعي يقدم تعويضات للبطالة ومساعدات للفقراء كما هو الحال في دول أوربية مثل ألمانيا والسويد.

في تقريره عن المغرب انتقد الصندوق عام 2014 ارتفاع تكاليف تسريح العمال البالغة أجر 21 أسبوعاً مقارنة بأجر 10 أسابيع فقط في البلدان الناشئة الأمر الذي يؤكد حسب سعيد السعدي[5] التأثير السلبي لسياسات البنك على حقوق العمال. فتخفيض تكاليف التسريح يشجع أرباب العمل على تسريح العمال دون أية ضمانات لحقوقهم. رغم هذه التأثرات لسياسات الصندوق التزم المغرب عام 2012 بتخفيض عجز الموازنة حتى عام 2019 من خلال المزيد من خفض أجور موظفي الدولة وتقليص تعويضات المتقاعدين والتحويلات الاجتماعية وإصلاح الدعم وزيادة الضرائب مما فاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المغرب بدلا من تحسينه.[6]

بالإضافة إلى استفحال مشكلة البطالة في تونس وتفاقمها منذ عام 2005 كما هو الحال في الدول الأخرى، يرى سامي العوادي[7] أن هناك تفاوت في معدلات البطالة بين الجنسين وبين المناطق المختلفة داخل تونس. فبطالة النساء (22.2%) هي أعلى بكثير من بطالة الرجال (12.4%)، والبطالة في المناطق الريفية والبعيدة أعلى بكثير من المتوسط العام (البطالة في مناطق الجنوب الغربي وصلت إلى 27.9%، وفي تطاوين 30%). معدلات الفقر في تونس ارتفعت أيضاً من 4.32% سنة 2000 إلى 5.15% سنة 2011 حسب الاحصاءات الرسمية للفقر. كما هو الحال في البطالة ترتفع معدلات الفقر بشكل أكبر في الناطق الريفية لتصل إلى6.4%. هذا التفاوت المناطقي في المؤشرات يسلط الضوء على خلل في سياسات التنمية الجهوية (الفروقات في مستويات التنمية بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل البلد الواحد)، إذ أن مؤشر التنمية (0-1) تراوح من 0.75 في تونس العاصمة، 0.23 في جندوبة و0.25 في القيروان. إن التفاوت بين المناطق يمكن أيضاً ملاحظته من خلال حجم الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والتي تتركز في العاصمة والمناطق الساحلية بهدف السياحة، لكنها ضعيفة في المناطق الداخلية والريفية التي تعاني من ضعف التنمية وانخفاض المستوى المعيشي أصلاً.

يضاف إلى الإنفاق الحكومي على الاستثمار والأجور والتحويلات الاجتماعية، الإنفاق على خدمات التعليم والصحة العنصرين الهامين في تقييم مستوى المعيشة. في ظل التقشف الحكومي تعاني المخصصات العامة على

5 سعيد السعدي

6 أنظر سعيد السعدي.

7 سامي العوادي: أستاذ جامعي والمستشار الاقتصادي للاتحاد العام التونسي للشغل

التعليم والصحة في البلدان المدينة من انخفاض مستمر ينعكس ليس فقط بتقادم المباني والتجهيزات للمدارس والجامعات والمشافي فقط، بل أيضاً في تدني مستوى التعليم والخدمات الصحية بشكل عام وفي المناطق الريفية والمهمشة بشكل خاص مما يزيد من التفاوت الاجتماعي والجهوي داخل البلد الواحد. فتنامي ظاهرة الجامعات والمشافي الخاصة لتغطية النقص الكمي والنوعي الحاصل في تقديم هذه الخدمات هي أحد مؤشرات عجز الحكومات عن تلبية الطلب المتزايد على التعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز خصخصة الخدمات الأساسية ظاهرة ما يسمى بتوارث الطبقة الاجتماعية أي أن الفقير يورّث الفقر والغني الغنى. فتكاليف خدمات المدارس، الجامعات والمستشفيات الخاصة غالباً ما تفوق القدرة المالية للطبقات الفقيرة والمتوسطة الدنيا، وبهذا تكون حكراً على الميسورين والأغنياء من المجتمع.

جميع هذه الأمثلة تشير إلى أن برامج الإصلاح المقترحة من الصندوق والبنك الدوليين لم تنجح بالضرورة في تقليص عجز الموازنة رغم سياسات التقشف، لكنها فاقمت من المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع من خلال تقليص الأجور، رفع الضرائب، نفقات الدعم وخفض التحويلات الاجتماعية مما أدى إلى انهيار العقد الاجتماعي الذي كان قائماً بعد الاستقلال، والإخلال بمعايير واتفاقيات العمل الموقعة مع منظمة العمل الدولية (أنظر الأشكال البيانية التي توضح التزام الدول العربية بمعايير العمل الدولية في الملحق رقم 2). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البلدان العربية فشلت في رسم استراتيجيات واضحة وفعالة لمحاربة الفقر والبطالة وتطبيقها بشكل عادل وشفاف وأخفقت في وضع سياسة عادلة لإعادة توزيع الدخل من خلال نظام الضرائب والدعم لردم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، زادت مشكلة الفساد الإداري والمجتمعي من معاناة الطبقات المتضررة من الإصلاح وقصور السياسات، حيث أصبحت عائقاً يحول دون وصول التحويلات الاجتماعية التي تم تقليصها أصلاً إلى مستحقيها من الفقراء، وأعاقت الاستفادة من برامج الدعم المقننة المستهدفة لطبقة الدخل المحدود (أنظر الملحق رقم 3) ، يضاف الى ذلك تفشي ممارسات الفساد والرشوة مما جعل أيضاً محاربة التهرب الضريبي لزيادة إيرادات الدولة أمرا شبه مستحيل وخاصة إذا كان المتهربون هم رجال أعمال متنفذون أو شركات كبيرة رغم تمتعهم أصلاً بميزات ضريبية واسعة عملاً بتوصيات البنك والصندوق.

بالتوازي مع السياسات النيوليبرالية والفساد المؤسساتي، يلعب الضغط السياسي على العمل النقابي ومنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تفادي تنظيم أية احتجاجات أو مطالبات لوقف العمل بسياسات التقشف. فالمطالب العمالية برفع الأجور والحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق أصبحت تصنف كعوامل منفرة للاستثمارات

الخاصة والأجنبية ورافعة لتكاليف الإنتاج وبالتالي تضر بالتنافسية العالمية التي تسعى هذه الدول بمساعدة المؤسسات الدولية تحقيقها. كما أن الأنظمة السياسة الإقصائية تحرم النقابات واتحادات الفلاحين من المشاركة في صنع القرار الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر عليها مباشرة مثل السياسة المالية، سياسة التجارة الخارجية، سياسات التشغيل والتكوين المهني. فالمفاوضات بين الحكومات مع الاتحاد الأوربي لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة تتم دون مشاركة النقابات وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية مع الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية أو المفاوضات مع البنك وصندوق النقد الدوليين للحصول على قروض جديدة.[8] أضف إلى ذلك أن النقابات حتى في الدول التي تلعب فيها دوراً كبيراً نسبياً كتونس، لا تغطي كل العاملين. فالعمال في القطاع الفلاحي والقطاع غير المنظم، وهو قطاع كبير ويتضخم في أغلب الدول العربية، غير ممثَّلين في النقابات ولا يحظون بأية حقوق عمالية سوى الأجر الذي غالباً ما يكون دون المستوى المتوسط.[9] أما بالنسبة للعمالة الوافدة أو اللاجئة كما هو الحال في الأردن (وصلت إلى 22.2% من إجمالي قوة العمل عام 2014[10])، فهي غالباً تعمل في القطاع غير الرسمي وعرضة للكثير من الاستغلال وسوء المعاملة.

4. آثار سياسات الصندوق والبنك الدوليين على القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية

إن تأثير سياسات المؤسسات المالية السلبي على القطاعات الإنتاجية لا يظهر فقط في تقليص العرض المحلى من السلع والخدمات وتحويل الأنشطة الإنتاجية إلى تجارية، بل وينعكس أيضاً على الجوانب الاجتماعية كالمستوى المعيشي وحقوق العمال وعمل النقابات والتي تحدثنا عنها في السابق. فإزالة الحماية الجمركية وإلغاء دعم الإنتاج الزراعي والصناعي المحليين دون رفع كفاءتها وإنتاجيتها، يؤدي إلى تدمير الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية ذات الحجم الصغير والغير قادرة على الصمود أمام المستوردات المنافسة والمنتَجَة إما في دول متقدمة مرت بتاريخ صناعي طويل استطاعت معه زيادة الإنتاجية والكفاءة والجودة من خلال التكنولوجيا الحديثة، أو جاءت من الدول الصاعدة كالصين والهند التي تعتمد في تنافسيتها على اقتصاديات الحجم الكبير والضغط المتناهي على أجور العمال وحقوقهم. في كلا الحالتين يواجه الإنتاج المحلي تحدي المنافسة الكبير دون أية دعم تقني أو مادي من الدولة للنهوض بالإنتاجية والجودة دون المساس بحقوق العمال والإنسان. ففي تونس مثلا تمثل المنشآت المشغلة لأكثر من 50 عامل أقل من 1% من إجمالي المنشآت، بينما تمثل المنشآت المشغلة لأكثر من 10 عمال حوالي 5%، أما

8 أنظر سامي العوادي.

9 المرجع السابق.

10 أنظر محمد نور خريس

الباقي الأعظم (أكثر من 90%) فهم منشآت صغيرة الحجم تشغل أقل من 10 عمال.[11]

إن أحد أ هم آثار المنافسة على القطاع الصناعي والزراعي هو إفلاس وتوقف عدد كبير من المنشآت عن الإنتاج بما يعنيه ذلك من تسريح أعداد كبيرة من العاملين الذين يضافون إلى أعداد العاطلين عن العمل والفقراء الموجودين أساساً والتخلي عن إنتاج سلع استراتيجية ومطلوبة للسوق الداخلي محلياً كالغذاء والمواد الأساسية للبناء والصناعة. هذا إن لم يقم أرباب العمل بتخفيض الأجور والتخلي عن نفقات تحسين ظروف العمل أو التشغيل غير الرسمي بما فيها تشغيل النساء والأطفال للتخلص من الحماية الاجتماعية للعامل.

الأثر الآخر لرفع الحماية الجمركية هو التحول من النشاط الإنتاجي إلى التجاري وخصوصاً الاستيراد مما يزيد من فاتورة الاستيراد ويقلص سلسة القيمة المضافة الهامة في تعزيز التشابكات الإنتاجية والتصدير. فمصانع النسيج التي توقفت مثلاً نتيجة المنافسة الآسيوية سيتم تعويض منتجاتها من خلال الاستيراد لتلبية كل من الطلب النهائي والطلب الوسيط لصناعة الملبوسات. فبدلاً من أن يتم إنتاج كامل سلسلة القيمة المضافة (قطن/صوف خام – نسيج – ملبوسات) محلياً يتم استيراد النسيج من الخارج مما يضر بالإنتاج المحلي من المواد الأولية (قطن/الصوف) ويقلل القيمة المضافة المحلية لإنتاج الملبوسات.

إن هذه الخسارة سيتم تعويضها حسب توصيات الصندوق والبنك من خلال الاستثمارات الخاصة والأجنبية والتي ستخلق فرص عمل جديدة وتكون قادرة على التصدير مما يدعم الميزان التجاري. لكن التركيز على الصناعة التصديرية والاستثمارات الأجنبية، جعل هذه الدول تابعة لأسواق التصدير وللمستثمرين الأجانب، فضلاً عن أن غالبية الصناعات التصديرية الناشئة ناتجة عن سياسات تدويل الإنتاج أو ما يطلق عليه الـ «outsourcing» للصناعات الأوروبية أكثر من كونها صناعات ذات سلسلة قيمة مضافة متكاملة. فصادرات الملبوسات من تونس والمغرب وسوريا إلى الاتحاد الأوربي مثلاً تمت من خلال عقود محددة لإنتاج سلع معيّنة لشركات أوروبية تُباع في السوق الأوروبي باسم الشركة الأوروبية وليس التونسية أو المغربية. وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية ولاحقاً الأوروبية (2007 الى 2009) والتي أدت إلى تراجع الطلب في السوق الأوروبي، حجم تراجع الصادرات والاستثمارات المباشرة في دول تونس ومصر والمغرب.

فتوصيات البنك والصندوق حتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة لا تساهم اذن في تحقيق تحسن مستدام وطويل الأمد للصادرات والميزان التجاري والاقتصاد ككل. بل تؤدي غالباً إلى تشويه الهياكل الإنتاجية لتصبح غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع وامتصاص البطالة المتنامية.

---

11 أنظر سامي العوادي.

5. التحديات التي تواجهها الدول العربية في ظل سياسات المؤسسات المالية الدولية

إن أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية اليوم في ظل سياسات البنك والصندوق الدوليين هي الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي والتي تتناقض في مضمونها مع أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة وأيضاً مع مطالب الحركات الاحتجاجية المستمرة منذ عام 2011 بالتوزيع العادل للدخل والحماية الاجتماعية وإعادة الدعم للمواد الأساسية والطاقة ورفع مستويات الأجور وحق التعليم والعمل وزيادة التشاركية وما إلى ذلك.

يندرج ضمن هذه التحدي مسألة أخرى وهي كيفية التعامل مع مشروطية هاتين المؤسستين مع وجود عدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي في المنطقة يجعل معها إمكانية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أو جذب استثمارات خارجية شبه مستحيل في المنظورين القصير والمتوسط. ومع ذلك قامت بعض الدول بطلب المعونة من هذه المؤسسات لسد حاجتها الملحة للموارد المالية بعد سنة 2011 كتونس، الأردن، مصر والمغرب. إن هدف هذه الحكومات الأساسي من القروض هو تمويل الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال إرضاء الشارع ببعض المكاسب الآنية كرفع محدود للأجور أو إعادة دعم المحروقات أو حتى توظيف حكومي واسع للعاطلين عن العمل كما حصل في الأردن، مصر وتونس. لكن الأسئلة المطروحة هنا: كيف ستستطيع هذه الحكومات الوفاء بالتزاماتها تجاه الجهة الدائنة وأمام شعوبها؟ ولماذا لم تتعلم من الخبرات السابقة في التفاوض مع هذه المؤسسات وحاولت البحث عن بدائل تمويلية أخرى؟ وأخيراً لماذا لم تستفد هذه الحكومات من فرصة «الربيع العربي» لإرساء نظام اقتصادي جديد يتبنى أهداف وسياسات اقتصادية بديلة تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

الخاتمة وأهم التوصيات

لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه لابد أن تقوم بلدان المنطقة أولاً بوضع استراتيجية للتعامل مع المعطيات الحالية على المستوى الوطني والإقليمي بعد تبادل الخبرات مع دول أخرى في العالم عانت من تحديات مشابهة. فوجود تعاون إقليمي مثل منطقة التجارة العربية الحرة تحت مظلة مؤسساتيّة معترف بها عالمياً كجامعة الدول العربية، قد يساعد على إعطاء دول المنطقة قوة تفاوضية أكبر مع المؤسسات الدولية (البنك والصندوق الدوليين، منظمة التجارة العالمية) والشركاء التجاريين الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) لتغيير شروط التعاون، إن كان ذلك في إطار منح القروض المشروطة أو اتفاقات التبادل التجاري.

إن وجود نوع من التضامن الإقليمي أثناء التفاوض مكن أن يساعد على الحصول على مزايا اقتصادية أكثر، تتمثل على سبيل المثال في الالتزام بفتح الأسواق العالمية للصادرات الزراعية من دول المنطقة، الاتفاق على استثمارات في القطاعات الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، الحصول على تنازلات فيما يتعلق بشروط القروض الدولية، أو ضمان تسهيل حركة الأفراد ونقل التكنولوجيا وزيادة التعاون البحثي والمهني.

ثانياً لا بد للدول العربية على المستوى الوطني من البحث عن نظام اقتصادي بديل للأنظمة النيوليبرالية الحالية يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم لكل فئات الشعب ويحقق كلاً من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة على حد سواء. فالشعوب التي احتجت على اللامساواة والفساد، على انعدام العدالة الاجتماعية وغياب الديمقراطية تأمل أن يقترن التغيير السياسي بتحول جذري في أولويات وأهداف السياسات الاقتصادية من مجرد تلبية لمصالح النخبة الاقتصادية المحلية الرامية الى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإرضاء المؤسسات المالية والتجارية الدولية، هذه الاولويات التي غايتها تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء اقتصاد متين. فالدول المتقدّمة التي ننظر إليها كنموذج ناجح للتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي لا تتبع سياسات ليبرالية عمياء وإنما اقتصاداً يراعي الاعتبارات الاجتماعية واحتياجات الاقتصاد الوطني.

ثالثاً، من الأهمية بمكان رفع كفاءة وإنتاجية المؤسسات الحكومية ومحاربة الفساد وأنظمة المحسوبية والزبائنية المنتشرة فيها وذلك لتعزيز قدرتها على إدارة الموارد الاقتصادية والبشرية بما يحقق أهداف التنمية ويؤهلها للتفاوض مع المؤسسات الدولية.

رابعاً، البطالة والفقر والتفاوت الجهوي في البلاد العربية تعتبر من التحديات الأساسية للتنمية والاستقرار السياسي. لذلك يجب إعطاؤها الأولية لدى وضع السياسات الاقتصادية. فاتباع سياسة ضريبية عادلة تعتمد على الضرائب المباشرة المتصاعدة مثلاً من شأنه أن يخفف معاناة الطبقات الفقيرة، كما أن إعادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية والزراعية الكثيفة العمالة سيساهم في تخفيض معدلات البطالة.

خامساً، تنويع مصادر تمويل العجز الحكومي بدلاً من الاعتماد على المديونية الخارجية من البنك والصندوق الدوليين، وإعادة توزيع الموارد الحكومية بما يحسن قطاعات التعليم، والتدريب المهني والصحة ويرشد الإنفاق المبالغ فيه على القطاع الأمني والعسكري.

أخيراً، على الدول العربية أيضاً رفع نسبة التشاركية في –صنع القرار الاقتصادي وصياغة استراتيجيات التنمية من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني وإعطاء دور مستقل وأكبر للنقابات في ظل نظام ديمقراطي لتفادي سياسة التهميش المناطقي والتمييز الطبقي. فتراجع دور النقابات على المستوى الوطني خلال العقود الماضية يمكن إصلاحه من خلال توسيع قاعدتها الشعبية وتأهيل كوادرها ورفع قدراتها التفاوضية مع أرباب العمل ومع الحكومات. في نفس الوقت يساهم تعزيز العمل المشترك بين النقابات على المستوى الإقليمي والعالمي في تبادل الخبرات وتقوية موقعها التفاوضي للتأثير على سياسات المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية.

المراجع:

- محمد نورخريس (2015)، محاضرة بعنوان» أثرالسياسات المالية الدولية على العمل اللائق في الأردن «، ألقيت في ندوة حول المؤسسات المالية وتأثيرها على العمال والحوار الاجتماعي في المنطقة العربية تم تنظيمها من قبل الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع إتحاد النقابات البلجكية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الدار البيضاء 9-10 نوفمبر 2015
- عبد الخالق فاروق (2015)، محاضرة بعنوان» أثر المؤسسات المالية الدولية على التشغيل، المستوى المعيشي وظروف العمل في مصر»، ألقيت في ندوة حول المؤسسات المالية وتأثيرها على العمال والحوار الاجتماعي في المنطقة العربية تم تنظيمها من قبل الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع اتحاد النقابات البلجيكية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الدار البيضاء 9-10 نوفمبر 2015.

- سعيد السعدي (2015)، محاضرة بعنوان» شروط البنك وصندوق النقد الدوليين وآثارها على السياسات الاقتصادية في المغرب «، ألقيت في ندوة حول المؤسسات المالية وتأثيرها على العمال والحوار الاجتماعي في المنطقة العربية تم تنظيمها من قبل الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع اتحاد النقابات البلجيكية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الدار البيضاء 9-10 نوفمبر 2015.

- سامي العوادي (2015)، محاضرة بعنوان» السياسات المالية العالمية وآثارها على التشغيل، المستوى المعيشي والحوار الاجتماعي: التجربة التونسية»، ألقيت في ندوة حول المؤسسات المالية وتأثيرها على العمال والحوار الاجتماعي في المنطقة العربية تم تنظيمها من قبل الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع اتحاد النقابات البلجيكية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الدار البيضاء 9-10 نوفمبر 2015

- دانيل سمعان (2015)، محاضرة بعنوان «معايير العمل الدولية في الاقتصاد الدولي»، ألقيت في ندوة حول المؤسسات المالية وتأثيرها على العمال والحوار الاجتماعي في المنطقة العربية تم تنظيمها من قبل الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع اتحاد النقابات البلجيكية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الدار البيضاء 9-10 نوفمبر 2015
- صندوق النقد العربي (2015)، التقرير العربي الموحد، أبو ظبي.

- Mossallem, M. (2015), the IMF in the Arab World. Lessons unlearnt, Bretten Woods project,

URL: http://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2015/12/final-MENA-report.pdf

- World Bank (2009), From Privilege to Competition, Unlocking Private-led Growth in the MENA

الملاحق

الملحق (1)

1.1 أهم المؤشرات الإقتصادية لبعض الدول العربية سنة 2014
(بمليارات الدولارت)

المؤشرات الإقتصادية	البلدان العربية	المغرب	مصر	تونس	الأردن
الناتج المحلي الإجمالي	2757.2	107.8	286.7	48.5	35.8
إجمالي الإستهلاك	1775.4	86.3	271.9	42.8	37.4
إمالي الإستثمار	695.7	35.3	40.2	11.0	8.6
الصادرات	1443.4	36.7	43.5	21.3	14.8
الواردات	1157.1	50.6	68.9	26.6	24.9
الميزان التجاري	+286.2	-13.8	-25.4	-5.2	-10.1
االعجز/الفائض الحكومي	+67.0	-5.4	-35.9	-1.6	-1.8
نسبة العجز /الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.4	-5.0	-12.5	-3.5	-2.3
خدمة الدين العام الخارجي	19.2	5.7	6.3	1.6	1.2
الدين العام					
أجمالي الدين العام الخارجي	206.7	30.7	41.3	28.9	11.3
نسبة تغطية الصادرات للدين الخارجي (%)	5.9	5.5	12.1	7.7	7.8
التضخم المالي (%)		1.9	6.9	6.1	5.6

المصدر: تم تجميع المعلومات من قبل الدكتور سامي العوادي بناءً على إحصاءات التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي.

1.2 أهم المؤشرات الإقتصادية لبعض الدول العربية سنة 2014

(نسبة مئوية)

المؤشرات الإجتماعية	الدول العربية	المغرب	مصر	تونس	الأردن
معدل البطالة(%)		9.1	13.4	15.3	11.9
معدل بطالة النساء(%)		9.8	24.7	24.2	20.7
معدل بطالة خريجي الجامعات(%)		18.9	32.6	32.9	40.6
نسبة عمالة الأطفال (%) (5-41 سنة)		8.0	2.9	3.4	1.0
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (2013) (+15)	22.2	27.0	24.7	26.9	17.5
معدل الفقر		8.9 (2007)	26.3 (2013)	15.5	14.4 (2010)
مؤشر Gini		40.9 (2013)	30.7 (2008)	36.1 (2013)	28.3 (2013)
عدد السكان (بالملايين)	377.6	33.3	86.8	11.0	6.6
نسبة الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي		5.4	3.8	6.5	3.4
معدل الأمية (+15سنة) (2012)		49.3	26.1	20.3	2.1
معدل الأمية (51-42 سنة) (2102)		18.5	10.7	2.7	0.9
العمر المتوقع عند الولادة(2013)		71	71	75	74
نسبة الإنفاق على الصحة في الناتج المحلي الإجمالي (2013)		6.0	5.8	13.3	17.8
عدد الأطباء لكل 0001 شخص(2013)		64	85	168	286
عدد الأشخاص لكل سرير في المشفى(2012)		1176	2023	472	528

المصدر: تم تجميع المعلومات من قبل الدكتور سامي العوادي بناءً على إحصاءات التقرير الإفتصادي الموحد، صندوق النقد العربي.

ملحق (2)[12]

١,٢ درجة تصديق الدول العربية على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية (2015)

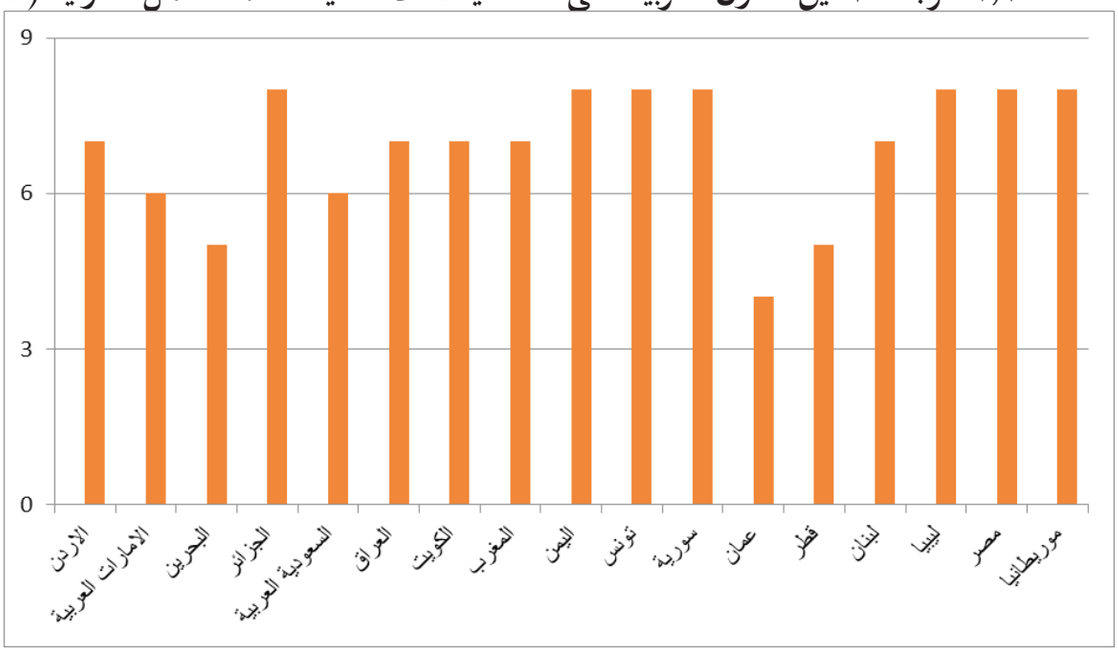

المصدر: دانييل سمعان بناءً على إحصاءات ومعطيات منظمة العمل الدولية

٢,٢ درجة تصديق الدول العربية على مجمل اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية

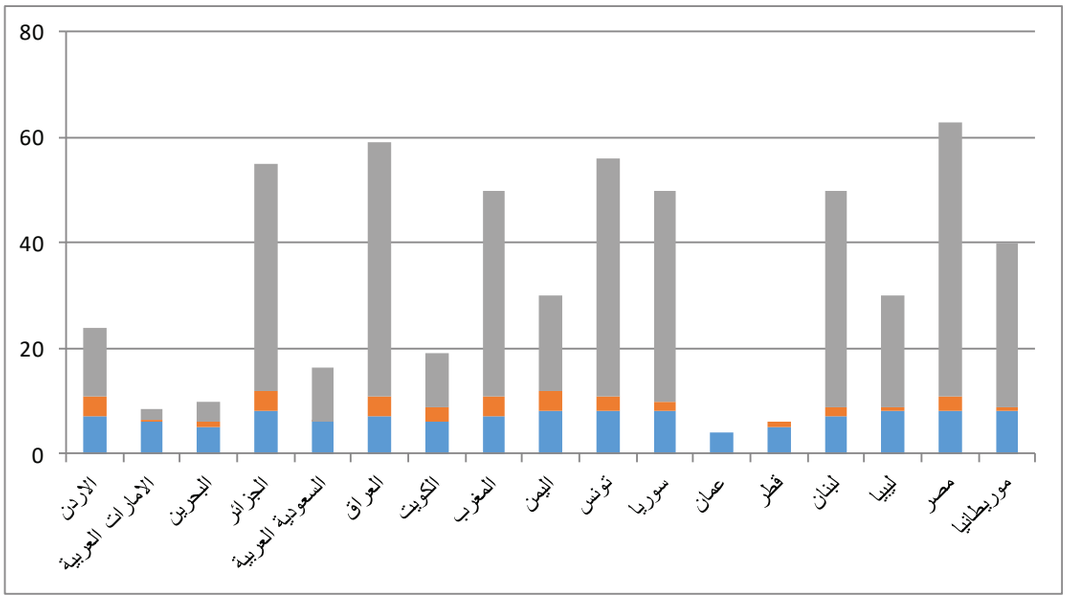

المصدر:دانييل سمعان بناءً على إحصاءات ومعطيات منظمة العمل الدولية

12 د. سامي العوادي (2015): محاضرة غي منشورة ألقها في ندوة «المؤسسات المالية العالمية وتأثيراتها على المستوى المعيشي والعمال» المعقودة في الدار البيضاء بتاريخ 9-10نوفمبر 2015.

ملحق (2)

إشكاليات سياسة دعم الأسعار: تونس مثالاً

اعتمدت الدولة التونسية سياسة دعم أسعار المواد الأساسية منذ سنة 1945 (أمر علي بتاريخ 29 جوان 1945) وبعثت الصندوق العام للتعويض سنة 1970 (قانون المالية عدد 65-1970) وهو يدعم المواد الأساسية ومن أهمها مشتقات الحبوب، الزيت النباتي والورق المدرسي وقد اضيف السكر ومصبر الطماطم والحليب نصف المعقم في 13 جانفي 2011 على خلفية الحراك الاحتجاجي الدي أدى الى الثورة. كما تدعم الدولة أسعار الطاقة والنقل. سياسة دعم الأسعار مثلها مثل عديد السياسات العمومية كالصحة والتعليم وغيرهما كثيرا ما تواجه اشكالية عويصة تتمثل في صعوبة التوفيق بين العدالة الاجتماعية المنشودة والنجاعة الاقتصادية المطلوبة. ولقد بدأ الجدل حول هذا الموضوع يخرج تدريجيا للعموم في تونس بعدما وضعت الحكومة مرة أخرى صندوق الدعم في قفص الاتهام وبرزت أرقام وتحاليل تؤكد الحجم الثقيل لمصاريف الدعم وعدم جدواه. ويكلف دعم المواد الأساسية ثلث ميزانية الدعم ويخصص الثلثين للطاقة (كهرباء وغاز ومحروقات).الارتفاع المهول لنفقات الدعم ما بين 2010 و2013 بنسبة 367% لا يمكن شرحه بالأدوات المعهودة لأن ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية وتدهور قيمة الدينار ناهيك عن النمو السكاني لم تكن في هذا الحجم ولابد من البحث عن أسباب أخرى مثل تفشي ظاهرة التهريب أو استعمال المواد الأساسية في غير استهلاك الأسر بل لغايات انتاج بعض الشركات أو اتساع رقعة الاستفادة بدون وجه ناهيك عن تأثير تواجد بعض مئات الآلاف من الاخوة الليبيين في بلادنا منذ سنتين تقريبا. وبما أن تونس تستورد الجزء الأكبر من استهلاكها من الأعلاف، فأنها تتأثر بشكل مباشر من الزيادة من سنة إلى أخرى في أسعار القمح والشعير والذرة والأعلاف، مما يتسبب في مصاريف إضافية لصندوق الدعم جلها بالعملات الأجنبية. ولعل ظهور صفاقس كأكبر منتج للحليب في تونس عوض باجة أو جندوبة رغم أنها لا تنتج العلف الحيواني يثبت خطأ سياسة الدعم – الذي يقوم على استعمال الأعلاف الصناعية المستوردة. هذا وقد أنجز المعهد الوطني للإحصاء سنة 2013 بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بدعم من بنك التنمية الافريقي، دراسة حول نجاعة نظام الدعم في تونس. نورد منها بعض النتائج: تلقت الأسر التونسية سنة 2010 مبلغ 888 مليون دينار دعم غذاء منها 107 مليون دينار فقط ذهبت الى الأسر الفقيرة. علاوة على ذلك، تبين أن ٪ 9.2 فقط من الدعم انتقل إلى الأسر الأكثر فقرا، ٪ 60.5 للأسر من الطبقة المتوسطة، ٪ 7.5 للسكان الأغنياء و٪ 22.8 خارج الأسر (سواح، المطاعم والمقاهي والتجارة غير المشروعة عبر الحدود. بينما الأسر الفقيرة تمثل حوالي ٪ 15.5 من السكان فهي تتلقى ٪ 9.2 فقط من كتلة الدعم التي تمثل ٪ 20.6 من إجمالي قيمة استهلاك الأغذية للفقراء، مقابل ٪ 11.8 للطبقة الوسطى و٪ 5.1 للأغنياء. وخلاصة القول، فان المقاربة النيوليبرالية عفنت

الجدل حول سياسات الدعم لاعتبارات ايديولوجية تقوم على الاعتقاد بأن الخروج عن القاعدة المقدسة لحقيقة الأسعار وقانون العرض والطلب يعتبر خرقا لقوانين السوق ويقود الى تشوهات اقتصادية واجتماعية. ثم هنالك تجاهل لما يجري حقيقة في البلدان الرأسمالية. الولايات المتحدة تدعم بشكل مباشر وغير مباشر بعض السلع والاتحاد الأوروبي يتبع سياسة دعم معلنة في القطاع الفلاحي مثلا. ومن ناحية أخرى يتجاهل دعاة الدولة الراعية ضروريات التحكيم الأجدى لميزانية الدولة بين مختلف النفقات حتى لا تكون هناك نفقات على حساب نفقات الصحة والتعليم والتكوين أي على حساب فرص الشغل للأجيال الناشئة وحتى لا يستفيد منها الا من يستحقها.